

تصدي مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي للتغيرات غير الدستورية بإفريقيا

أ. العارية بولرباح جامعة الجلفة

مقدمة :

لقد عمل الأفارقة على إنشاء منظمة قارية تجمعهم منذ بداية القرن العشرين وتبلور هذا الحلم من فكرة نادى بها بعض الأفارقة في المهجر إلى هدف يناضل من أجله كل إفريقي¹ .

ونتيجة لرزوح جل الدول الإفريقية تحت نير الاستعمار وتأخر استقلال معظم دول القارة إلى أواخر الخمسينات وبداية الستينيات فإن كل الجهود الوحدوية الشاملة لم يكتب لها النجاح .

وبعد تجارب وجهود عديدة من خلال إنشاء منظمات إقليمية فرعية جهوية جاء ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 25 ماي 1963 .

ورغم ثراء ميثاق الوحدة الإفريقية آنذاك وتنوعه وإمامه بكل انشغالات القارة إلا أن الجهد إنحصر في تصفية الاستعمار وإلغاء التمييز العنصري من القارة² .

ومما أثر على أداء منظمة الوحدة الإفريقية هو انقسام دول القارة بين دول تنتهج الإشتراكية ودول تنتهج الرأسمالية .

كما أثر على أداء المنظمة كثرة النزاعات المسجلة بين الدول سيما النزاعات الحدودية إضافة إلى العديد من الحروب الأهلية ، والتغيرات الغير الدستورية للحكم من خلال الانقلابات التي تكاد تكون ظاهرة ملاصقة لأنظمة الحكم بالقارة .

ولكن نتيجة ما شهده العالم من تطور على كافة الأصعدة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أدى هذا إلى انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية .

¹ - انعقد أول مؤتمر يطالب بالوحدة الإفريقية في لندن عام 1900 .

² - البشير علي الكوت ، " مسيرة الوحدة الإفريقية - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية - بنغازي ليبيا 2005 .

وصاحب هذا إنتشار كبير في باقي دول العالم سيما العالم الثالث إلى مبادئ ومفاهيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان مما قوى النزعة التحررية لدى الأقليات العرقية والدينية و الإثنية فكثرت النزاعات الغير الدولية .

كما رافق هذا انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة في المجتمع الدولي باعتبارها القطب الرئيسي الأوحد في العالم القادر على قيادة السياسة العالمية وتحديد أولويات التصرف وأولويات العمل الأمني الجماعي داخل هيئة الأمم المتحدة .

وقد تدخل مجلس الأمن في قضايا عديدة داخل القارة الإفريقية سيما في الأزمة الصومالية من خلال قراره رقم 814 بتاريخ 26 مارس 1993 .

وفي الأزمة الرواندية من خلال القرار 918 لسنة 1994 وفي الأزمة الليبية (لوكربي) 731 و 784 بتاريخ 31 مارس 1992 .

مما أدى إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه الممارسات والتطبيقات تعد تطويراً عرفياً لميثاق الأمم المتحدة يستجيب لقواعد النظام الدولي الجديد¹ .

وقد حاول الأفارقة مواكبة التطورات الحاصلة في النظام الدولي الجديد للتصدي للتحديات التي تواجه القارة سيما ما يتعلق بالنزاعات المسلحة الغير دولية ، إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، التغييرات الغير دستورية للحكم من خلال الانقلابات العسكرية²

هذه المشكلة التي سنراها في هذا المقال المتواضع من خلال استعراض دور الإتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم و الأمن للإتحاد في التصدي للتغيير الغير دستوري في موريتانيا و مدغشقر محاولين إستعراض مايلي :

1. مدى ملائمة أجهزة الإتحاد الإفريقي للتصدي للتغييرات الغير دستورية بالقارة .
2. تداعيات التغيير الغير دستوري بموريتانيا و رد فعل مجلس السلم و الأمن للإتحاد .

¹ - د. جميل محمد حسني ، " تطور ممارسات الأمن الجماعي الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في ضوء حكام

ميثاق الأمم المتحدة " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة 1994 ، 63 .

2 - تحرك مجلس الأمن من خلال القرار 940 الخاص بالأزمة الهايتية التي تم من خلالها الانقلاب على الشرعية الديمقراطية ضد الرئيس المنتخب القس جون بروتانلا أرسيتد .

3. تداعيات التغيير الغير دستوري بمدغشقر و رد فعل مجلس السلم و الأمن للإتحاد .
4. الطبيعة القانونية لتصدي مجلس السلم و الأمن للإتحاد وللتغيرات الغير دستورية بموريتانيا و مدغشقر .
5. خاتمة .

أولا :مدى ملائمة أجهزة الإتحاد الإفريقي للتصدي للتغيرات الغير دستورية بالقارة :
نتيجة لهذه التطورات الحاصلة في العالم بدأ التفكير في تفعيل ميثاق الوحدة الإفريقية ليتماشى معها، فشهدت الدورة الخامسة و العشرين لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في الفترة بين 12 ، 13 و 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائر أول خطوة في هذا الإطار حيث صدر القرار القاضي بقبول دعوة الرئيس الليبي ، لعقد مؤتمر استثنائي لدراسة سبل تفعيل المنظمة ليتلاءم ميثاقها و الرهانات و التحديات التي تواجهها القارة و بالفعل إنعقد المؤتمر الإستثنائي بسرت الليبية ، حيث أثمر بتاريخ 1999/09/09 عن إعلان سرت الذي نص على إنشاء الإتحاد الإفريقي .

و بعد تفويض المجلس الوزاري للمنظمة للقيام بالإجراءات اللازمة تم إعتقاد القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي رسميا في الدورة 36 بلومي بالطوغو .
وذلك بتاريخ 2000/07/11 و دخل حيز النفاذ بعد تصديق أغلبية ثلثي دول الأعضاء أي تصديق 36 دولة من بين الدول 53 دولة ¹ .

و قد كرس ميثاق الإتحاد الإفريقي أهداف منظمة الوحدة الإفريقية .
و قد رسم الأفارقة أهدافها أهمها ² :

تحقيق الوحدة و التكامل ، تعزيز السلام و الأمن و الاستقرار بالقارة ، تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية و الحكم الرشيد ،
كما أكد الميثاق على مبادئ أهمها على الإطلاق ³ :

-
- 1 - دخل الإتفاق حيز النفاذ بتاريخ 26 ماي 2001 .
 - 2 - لأكثر تفصيل راجع المادة الثالثة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي .
 - 3 - لأكثر تفصيل راجع المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي .

إقرار حق التدخل هذا المبدأ طالما عارضه الأفارقة و هذا في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية .
كذلك تم التأكيد في المبادئ على احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الرشيد .

- وإدانة ورفض التغييرات غير الدستورية

للحكومات موضوع مقالنا هذا .

ولتجسيد هذه الأهداف و المبادئ حددت المادة **05** أجهزة الإتحاد و هي :
مؤتمر الإتحاد ، المجلس التنفيذي ، برلمان عموم أفريقيا محكمة العدل ، اللجنة ، لجنة الممثلين الدائمين ، اللجان الفنية المتخصصة ، المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي ، المؤسسات المالية ، أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر و إنشائها **1** .
ومن هذا المنطلق تدارك الأفارقة ضرورة إنشاء جهاز أو آلية لإحلال السلام و الأمن بالقارة من خلال إنشاء مجلس السلام و الأمن .

01- مجلس السلام و الأمن للإتحاد الإفريقي :

بداية أود أن أشير أن القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي لم يعتمد هذه الآلية و لم يشير لها إطلاقا و لكن لأهمية مثل هذا الجهاز فقد أقره رؤساء و حكومات الإتحاد الإفريقي المنعقدين بدريان جنوب إفريقيا بتاريخ **09** جويلية **2002** و قد دخل حيز النفاذ في **26** ديسمبر **2003** بعد أن صدقت عليه **37** دولة .

من بين أهداف و مبادئ مجلس السلام و الأمن للإتحاد الإفريقي :

-تعزيز السلام و الأمن و الإستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية و حفظ حياة و ممتلكات و رفاهية الشعوب الإفريقية و كذلك خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة .

-ترقيب وضع النزاعات و تكون مسؤولية المجلس في حالة حدوثها هي تولي مهام إحلال و بناء السلام بغية تسوية هذه النزاعات و حلها .

-تعزيز و تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام و إعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات و ذلك لتعزيز السلام و الحيلولة دون نجد أعمال العنف .

1 - المؤتمر هو الجهاز الأعلى للإتحاد يتألف من رؤساء الدول و الحكومات أو ممثلهم المعتمدين حسب الأصول .

-تنسيق و مواعة الجهود القارية الرامية لمنع و مكافحة الإرهاب بالدول بكافة جوانبه

-وضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد طبقا للمادة الرابعة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي

-تعزيز و تشجيع الممارسات الديمقراطية و الحكم الريفية و سيادة القانون و حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و إحترام قدسية حياة الإنسان القانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات.

02-أهم المبادئ التي يسترشد بها مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي :

-التسوية السلمية للنزاعات

-الإستجابات المبكرة لإحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة

-حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو عندما يتعلق الأمر بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية .

-حق أي دولة عضو في أن تطلب التدخل من الإتحاد بغية إستعادة السلام و الأمن .

03-تشكيل مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي :

يتكون مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي من خمسة عشر (15) عضوا يتم إنتخابهم على أساس الحقوق المتساوية بين الدول الأعضاء دون أفضلية .

1- عشرة أعضاء يتم إنتخابهم لمدة سنتين .

2- خمسة أعضاء يتم إنتخابهم لمدة ثلاث (03) سنوات بغية ضمان الاستمرارية .

و يكون إنتخاب أعضاء مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي من قبل رؤساء

الدول

و الحكومات ، ويراعي في ذلك مبدأ التمثيل الإقليمي العادل .

04-آلية العمل داخل المجلس :

- يكون لكل دولة عضو في المجلس ممثلا دائما بالمقر الرئيسي للإتحاد بـأديس

بابا أثيوبيا

- يجتمع المجلس على مستوى الممثلين الدائمين و الوزراء أو ورؤساء

الدول و الحكومات كلما لزم الأمر ، و يمكنه أن يجتمع مرتين على الأقل في

- الشهر على مستوى الممثلين الدائمين وعلى مستوى الوزراء و رؤساء الدول و الحكومات مرة واحدة في العام على الأقل .
- تتعقد إجتماعات المجلس في المقر الرئيسي للإتحاد أو خارج المقر الرئيسي بشرط موافقة ثلثي الدول الأعضاء في المجلس مع دفع النفقات الإضافية التي تحددها المفوضية
 - يتم شغل منصب رئيس مجلس السلم و الأمن بالتناوب من قبل الدول الأعضاء وفقا للترتيب الأبجدي للأسماء (كل رئيس لمدة شهر) .
 - النصاب القانوني لإنعقاد المجلس هو ثلثي عدد أعضاء المجلس .
 - يحدد رئيس المجلس جدول الأعمال بشكل مؤقت على أساس مقترحات يتقدم بها رئيس المفوضية والدول الأعضاء
 - نظام التصويت يتم بالإجماع فإن تعذر بأغلبية الثلثين في القرارات الموضوعية و بالأغلبية البسيطة في القرارات الإجرائية¹ .

05-الأجهزة التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي :

لمجابهة المشاكل التي تواجه القارة وهي عديدة ومنتشعبة فقد أجاز البرتوكول المنشئ للمجلس إنشاء أجهزة تساعده في مهامه وأهمها :

1-مجمع الحكماء أو هيئة الحكماء ويتكون من خمس شخصيات إفريقية تتمتع بالإحترام الكامل لدى كافة قطاعات المجتمع تكون قد ساهمت في مجالات السلم والأمن والتنمية بالقارة .

2-نظام الإنذار القاري المبكر .

3-القوة الإفريقية للتدخل .

4-صندوق السلام .

من خلال هذا الاستعراض نجد أن الإتحاد قد تم تزويده بأهداف ومبادئ ومؤسسات متنوعة تخدمه يمكن للإتحاد أن يتصدى من خلالها لمشاكل القارة .

كذلك الملاحظ أن هذه الأهداف والمبادئ تعكس التطور الحاصل على الساحة الدولية من خلال تكريس حماية حقوق الإنسان ، تبنى الحكم الديمقراطي ، التنمية الشاملة .

1 - د. محمود أبو العينين ، مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية . مجلة العلوم القانونية - كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة جوان 2700 ص 127.

وما يهمننا في هذا المجال كيف تصدى مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي للتغيير الغير دستوري بموريتانيا ومدغشقر ؟ .

ثانيا :تداعيات التغيير الغير دستوري بموريتانيا و رد فعل مجلس السلم و الأمن للإتحاد بداية أود أن أشير إلى أن موريتانيا تحوز على رقم قياسي في عدد الانقلابات العسكرية في الوطن العربي فقد شهدت أكثر من 14 إنقلاباً قام بها العسكر منذ 1978¹ . فالإنقلابات العسكرية جزء لا يتجزأ من تاريخ هذا البلد إلا أن الإنقلاب الأخير الذي قام الجنرال محمد ولد عبد العزيز به جاء مفاجئاً للجميع ، بحيث أن الإنتخابات الأخيرة التي انتهت جولتها الثانية بتاريخ 25 مارس 2007 وأدت إلى فوز الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله تعتبر بحق أول استحقاق رئاسي يجري بطريقة ديمقراطية منذ استقلال موريتانيا سنة 1960 .

وقد أنهى سلسلة من أنظمة الحكم العسكرية التي تعاقبت على البلاد ، فقد وفى قائد الانقلاب السابق والمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية العقيد اعلي ولد محمد فال بتعهداته من خلال تنظيم انتخابات نزيهة وترك السلطة للمدنيين .

هذه الإنتخابات التي أجمع المراقبون الذين أشرفوا عليها وعلى رأسهم الإتحاد الإفريقي ، الإتحاد الأوروبي المنظمة الفرنكوفونية ، جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهم ... ، بأنها كانت حرة ونزيهة وتجربة يجب الإقتداء بها . وقد تم تسليم مقاليد الحكم من المجلس العسكري بقيادة ولد محمد فال إلى الرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله في الموعد المحدد² .

وقد ظن الجميع أن عهد الإنقلابات قد ولى إلى غير رجعة إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن حيث أقدم الجنرال محمد ولد عبد العزيز يوم 06 أوت 2008 على الإطاحة بالرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بعد خمسة عشر شهراً من الحكم الديمقراطي ، وقد ساندته في ذلك قيادات أمنية مختلفة .

1 - يامين بودهان أستاذ جامعي - موريتانيا تاريخ رسمته الإنقلابات مقال منشور على موقع

www.news.mektoob.com يوم : 2009/03/07 .

2 - عادل علي محمد -،الإنتخابات الرئاسية الموريتانية ، أفاق إفريقية دورية فصلية محكمة تعنى بالقضايا الإفريقية

العدد 24. مارس - 2007 ص 210 .

وأرجع المحللون هذا الانقلاب إلى قيام الرئيس المنتخب يومين قبل الانقلاب بتوقيع مرسوم رئاسي يقيل بموجبه رؤساء أركان الجيش، حرس الرئاسة الحرس الوطني والدرك.

ورغم أن رئيس المجلس الأعلى للدولة الجنرال محمد ولد عبد العزيز صرح أن الانقلاب جزئي لا يستهدف إلا مؤسسة الرئاسة دون باقي المؤسسات الدستورية إلا أن الانقلاب قوبل بالرفض والتنديد داخليا وخارجيا ففي الداخل عارض الانقلاب الأحزاب المعروفة (حزب التحالف الشعبي) الذي يرأسه رئيس البرلمان مسعود بن بوالخير إتحاد قوى التقدم ، (حزب تواصل الإسلامي) ، حزب عادل و أعلنوا عن ميلاد الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية وأعتبروا الانقلاب إعتداء آثما على المؤسسات الدستورية والنظام المنتخب وطالبوا الجنرالات بالعدول وإعادة الرئيس المنتخب إلى المنظمة .

أما دوليا فقد ندد بالإنقلاب العسكري بموريتانيا مجلس الأمن الأممي ، حيث شجب قلب نظام الحكم يموريتانيا المنتخب ديموقراطيا و طالب بالإفراج الفوري عن الرئيس سيد محمد ولد الشيخ عبد الله .

- الولايات المتحدة الأمريكية أدانت الانقلاب بشدة و أعلنت تعليق ما يزيد عن عشرين مليون دولار من المساعدات إلى موريتانيا أو دعت إلى العودة الفورية إلى الحكم المدين

- و فرنسا هددت باتخاذ إجراءات ضد الانقلابيين و طالبت بإطلاق سراح الرئيس عبد الله وسائر الأشخاص الذين يعتقلهم المجلس العسكري

- الجامعة العربية من جانبها طالبت الحفاظ على سيرة الديمقراطية في البلاد و أعلنت عن نيتها وإرسال وفد إلى موريتانيا لبحث الوضع من الأطراف الفاعلة كما عارض الإتحاد الأوربي الانقلاب العسكري في موريتانيا و عقد لهذا العرض إجتماع بالعاصمة البلجيكية بروكسل يوم 18 و 20 فيفري لمناقشة الوضع في موريتانيا .

ثالثا : رد فعل مجلس السلم و الأمن للإتحاد على التغيير الغير دستوري في موريتانيا :

فقد جاء سريعا حيث ندد الإتحاد الإفريقي بالإنقلاب العسكري ، ولوح الإتحاد الإفريقي في بيان بتاريخ **2008/12/22** بإمكانية فرض عقوبات على قيادة الإنقلاب في حالة عدم العودة إلى الشرعية الديمقراطية و هدد بتعليق عضوية موريتانيا في حال إصرارها على عدم إحترام النظام الدستوري .

- و فعلا أقر مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي تعليق عضوية موريتانيا ثم في يوم **05** فيفري **2009** عقوبات على موريتانيا شملت حوالي ستين شخصا نضم **05** من عناصر المجلس الأعلى للدولة الحاكم ، **07** وزراء و **19** رجل أعمال و **10** برلمانيين و **05** قادة أحزاب سياسية على الأقل إضافة إلى ناشطين سياسيين ينظر إليهم من مؤيدي الإنقلاب !

و تتضمن العقوبات التي أصدرها مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي .
حضر السفر ، منع إصدار تأشيرات الدخول ، تجميد الأرصدة المصرفية ، إضافة إلى إمكانية الملاحقة القضائية .

- و طلب مجلس السلم و الأمن الإفريقي من المفوضية الإفريقية إتحاد التدابير الضرورية لتطبيق العقوبات و إبلاغه بتطورات الموقف بشكل مستمر .
- كما طلب الدول الأعضاء بتطبيق العقوبات بشكل دقيق .
- و قد قابل المجلس العسكري العقوبات بالرفض ، حيث صرح الجنرال ولد عبد العزيز أن العقوبات المفروضة من مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي و الذي لا يتجاوز عدد أعضائه **15** دولة تمثل أقلية في القارة و أن أغلبية دول القارة لا علم لها بالعقوبات حسب تصريحه ¹ .

دوليا رحبت المنظمات الدولية بالعقوبات التي فرضها مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي ، حيث إنعقد مؤتمر بباريس بتاريخ **20** فيفري **2009** بمقر المنظمة الدولية الفرنكوفونية ضم المنظمات التالية :

1 - عبد الله السيد - حاكم موريتانيا : لا قيمة للعقوبات لأنها صادرة عن أقلية - القدس العربي - يوم **12** فيفري **2009** .

الإتحاد الإفريقي - الإتحاد الأوربي - جامعة الدول العربية منظمة المؤتمر الإسلامي
- المنظمة الدولية الفرنكوفونية و الأمم المتحدة ، ممثل عن الولايات المتحدة ،
بريطانيا ، روسيا ، ليبيا ¹ .

حيث عبر المشاركون عن أهمية بيان مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي
بخصوص العقوبات و أكدوا عزم تنظيماهم إتخاذ التدابير اللازمة في هذا الإطار .
**رابعا :تداعيات التغيير الغير دستوري في مدغشقر ورد فعل مجلس السلم و الأمن
للإتحاد**

بعد صراع بين رئيس مدغشقر **مارك رافالو ماتانا** " و عمدة العاصمة **أنتانا ناريفو**
الشاب **أندري راجولينا** منذ بداية السنة ، حيث أسفرت الإحتياجات و الإضطرابات
عن مقتل **أزيد 135** شخص أغلبهم من المدنيين بين الأنصار المعارضة و أنصار
الرئيس نتيجة لما وصفه المعارضة بالممارسة الشمولية للرئيس و عدم إكترائه
بالفقراء و الفساد في جميع نواحي الحياة .

ونتيجة لتزايد حدة الإضطرابات أمهل الجيش طرفي النزاع مهلة ، **72** ساعة لحل
الأزمة خاصة بعد رفض الرئيس طلب المعارضة بالإستعانة بدعوى أنه أعيد إنتخابه
لفترة ثانية مدتها خمس سنوات ، إبتداء من عام 2006 .

ورفض المعارضة بزعامه "**أندري راجولينا**" إقتراح الرئيس المتضمن إجراء
إستفتاء لحل الأزمة .

- حيث أمهله هذه الأخيرة مهلة أربعة أيام للتحني عن السلطة .
- و يبدو من الأحداث أن قوات الجيش إقتحمت يوم **2009/03/16** القصر
الجمهوري و أجبرت الرئيس **مارك رافالو ماتانا** على تقديم إستقالته و تسليم السلطة
إلى عمدة العاصمة السابق **راجولينا** .

في حين تحدثت رواية أخرى أن الرئيس **رافالو ماتانا** إستقال و سلم جميع سلطاته
إلى مجلس عسكري قام بدوره بنقل السلطة إلى عمدة العاصمة **راجولينا** ² .
و أخيرا تم تنصيب **راجولينا** كرئيس لمدغشقر بمباركة داخلية واسعة .

1 - موقع الجزيرة www.Algazero.net يوم : 26.02.2009 .

2 - للتذكير ينص دستور مدغشقر على أن سن الرئيس يجب أن يكون أربعين سنة بينما أن سن أندرو راجولينا لا
يتجاوز أربعة و ثلاثين سنة فقط .

هذا الأخير الذي قام بتعليق أنشطة الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ في انتظار تكليف هيتين جديتين هما "السلطة العليا الإنتقالية" و "مجلس النهوض الإقتصادي و الاجتماعي" للتذكير حدد راجولينا فترة إنتقالية لسنتين لتنظيم انتخابات ديمقراطية .

1-ردود الفعل الدولية :

- الإتحاد الأوربي وصف تغيير النظام في مدغشقر بالإنتلاب
- الولايات المتحدة الأمريكية أعتبر ما وقع في مدغشقر عبر ديمقراطي و أنها تعيد النظر في علاقاتها مع الجزيرة.
- و أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تندد بالعملية التي أرغم في إطارها الرئيس على الإستقالة و أستطرد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيق مساعدتها غير الإنسانية .
- الأمم المتحدة عن طريق الأمين العام " بان كي مون" دعت كل الأطراف في مدغشقر ضمان الإستقرار و الإنتقال السلس للديمقراطية .
- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وصف وصول راجولينا إلى السلطة في مدغشقر بالإنتلاب داعيا إلى تنظيم إنتخابات ديمقراطية في أسرع وقت ممكن .
- و أعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء التطورات في مدغشقر و أن الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الترتيبات الإنتقالية المنفق عليها و التي تتمتع بدعم واسع .
- الهيئة الأمنية لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي أعلنت عدم إترافها برئيس مدغشقر الجديد أندري راجولينا ، و دعت إلى إستعادة النظام الديمقراطي الدستوري موضحة أن التكتل سيقوم بفرض عقوبات في حال رفض التنازل عن السلطة .

2-رد فعل مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي :

- ظل الإتحاد الإفريقي من خلال مجلس السلم و الأمن يراقب الوضع في مدغشقر عن كثب من خلال اجتماعات تكاد تكون مفتوحة .
- حيث أعلن رئيس مجلس السلم و الأمن في الإتحاد الإفريقي " نوغوما زيد ويمبا" " في أديس بابا عن تعليق عضوية مدغشقر في المنظمة لأن الآلية التي أوصلت " أندري راجولينا " إلى السلطة غير دستورية و أضاف أن المجلس متفق على

اعتبار ما جرى في مدغشقر تغيرا في الحكم غير دستوري و أضاف أنه يمكن تفسيره بأنه انقلاب .

ودعى أنه في حال عدم العودة سريعا إلى النظام الدستوري سندرس احتمال فرض عقوبات على سلطات مدغشقر .

من هنا كان تحرك الإتحاد الإفريقي وفي خلال مجلس السلم والأمن للإتحاد وفقا للأهداف والمبادئ المحدودة له قانونا .

- من الناحية الموضوعية فقد راعى قرار مجلس السلم و الأمن للإتحاد في فرض العقوبات ، اعتبار عدم مساس العقوبات بالمواطن الموريتاني العادي و ألا تؤثر في حياته اليومية.

في حين أنه في حالة مدغشقر تصدي المجلس للتغيير الغير دستوري بداية بتعليق عضوية مدغشقر في كافة هيئات الإتحاد و مهددا بفرض عقوبات في حالة عدم العودة إلى الوضع الديمقراطي سريعا .

والحقيقة أن هذا المسلك هو نفس المسلك الذي سلكه بخصوص موريتانيا ، حيث تدرج في التصدي لوضع بداية من التعليق العضوية ثم التهديد بفرض عقوبات في حالة عدم العودة سريعا إلى المسار الديمقراطي و أخيرا فرض عقوبات وفقا للمواد السابقة فقرة - ز -

3- آثار العقوبات على النظام العسكري في موريتانيا :

لقد سببت العقوبات التي أقرها مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي من جهة و كذا موقف باقي أعضاء المجموعة الدولية شبه عزلة للنظام العسكري في موريتانيا بحيث أدى به إلى الولوج إلى حل الأزمة من خلال إقدام قائد الانقلاب بداية على إطلاق سراح الموالين للرئيس المخلوع سيدي ولد الشيخ عبد الله .

- ثم في مرحلة أخيرة إطلاق سراح الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله

- و في مرحلة أخرى أعلن الجنرال محمد ولد عبد العزيز عن تنظيم إنتخابات رئاسية في السادس من جوان 2009 تضمن عودة سريعة إلى الوضع الدستوري.

- و قد رفض إجتماع باريس بتاريخ 20/02/2009 الذي ضم الإتحاد الإفريقي ، الإتحاد الأوربي ، الأمم المتحدة جامعة الدول الغربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة الدول الفرنكوفونية و الولايات المتحدة ، بريطانيا ، روسيا :

- الحل الذي تقدم به الإنقلابيون و الذي يهدف إلى تنظيم إنتخابات مفصلة على مقاس الجنرال محمد ولد عبد العزيز ودعا الإجتماع إلى تشاور و حوار و فعلا شرع في جولات حوار برعاية الإتحاد الإفريقي من خلال رئيسه لدورة الحالية الزعيم الليبي معمر القذافي¹ .

- وقد قدمت عدة إقتراحات من طرف الفاعلين الموريتانيين (المجلس العسكري الحاكم ، الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله المعارضة) لأجل البحث على حل توافقي و سريع للأزمة يؤدي إلى تسريع العودة إلى النظام الدستوري .

خامسا : الطبيعة القانونية لتصدي مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي للتغيرات الغير دستورية بموريتانيا و مدغشقر :

تعتبر العقوبات التي قررها مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي سابقة في تاريخ الإتحاد ،حيث أنه و لأول مرة يتحرك بسرعة لأجل إرساء الديمقراطية و الوقوف ضد زعزعة الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا حيث عبر مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي بأنه لن يتراخى في مواجهة من يهددون مسيرة الديمقراطية و شدد على أن الإتحاد الإفريقي عبر هذه العقوبات يرسل رسالة قوية للجميع بأنه لن يتسامح بعد اليوم مع أي إقلاب عسكري مماثل مشيرا إلى أن المجتمع الدولي يناصر موقف الإتحاد الإفريقي و يتفهمه .

و يمكن إبداء الملاحظات التالية :

- الإطار القانوني لتحرك الإتحاد الإفريقي :
جاء في المادة الثالثة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الفقرة (ز) أن من بين أهداف الإتحاد الإفريقي

1 - رئاسة الزعيم الليبي " معمر القذافي " فيفري 2009 .

- تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية المشاركة الشعبية و الحكم الرشيد .
- تعزيز و حماية حقوق الإنسان و الشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب و المواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان و الشعوب¹ .

كما جاء في المادة الرابعة المتضمنة المبادئ التي يسترشد بها الإتحاد الإفريقي ،
يعمل الإتحاد الإفريقي وفقا للمبادئ التالية :

- الفقرة-م- إحتزام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الرشيد
- كما جاء في الفقرة -ع- من المادة الرابعة و إدانة و رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.
- الإطار القانوني لتحريك مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي جاء في أهداف مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي .
- تعزيز و تشجيع الممارسة الديمقراطية و الحكم الرشيد و سيادة القانون و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية² .
- وجاء في المادة السابعة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي و الخاصة بسلطاته في الفقرة -ز-
- فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان لومي .
- وحيث أن موريتانيا و مدغشقر عضوين مؤسسين للإتحاد الإفريقي مما يجعل تحرك مجلس السلم و الأمن للإتحاد ، جاء متناسقا و أحكام القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي و لأحكام البروتوكول المنشئ للمجلس .

1 - الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و حقوق الشعوب تم تبنيه بتاريخ 27 جوان 1981 بنص في المادة الثالثة على أن لكل مواطن الحق في المشاركة بحرية في حكم و إدارة شؤون بلاده 9 سواء مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية .

2 - راجع المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي .

الخاتمة :

لقد بينت تجربة مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي في أزمة موريتانيا و أزمة مدغشقر لأجل الشرعية الديمقراطية أن الوضع قد تغير داخل القارة ، فلقد كانت منظمة الوحدة الإفريقية تشتهر بتقاعسها عن التدخل أو حتى التعليق على الانقلابات و الحكم الإستبدادي الذي كان بمثابة وباء يهدد القارة السمراء .

ولكن فترة ما بعد الحرب الباردة و ما تولد عنها من مستجدات بينت أن مصلحة الأفارقة عدم ترك مشاكله المتعلقة بالنزاعات و الغير دولية و مسائل إنهاك حقوق الإنسان و الإستيلاء على السلطة بالقوة بيد المنظمة الأممية أو القوى الكبرى .

ولهذا جاء ميثاق الإتحاد الإفريقي و بروتوكول مجلس السلم و الأمن للإتحاد بالشروط المؤسسية والقانونية والعسكرية للتعامل مع هذا النوع من الأزمات و من هناك تصدي الإتحاد الإفريقي من خلال مجلس الأمن و السلم للإتحاد موقفا ، بحيث أنه إستبق الأمم المتحدة و الدول الكبرى و أصبغ شرعية إفريقية على الأزمة رغم حداثة إنشائه ، كما بينت تصدي مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي عن نوع من الملائمة بين المنظمات الإقليمية و منظمة الأمم المتحدة و القوى الفاعلة دوليا .

قائمة المراجع

- أيمن السيد شبانة : " التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية ، الكونغو الديمقراطية نموذجا " ، مركز البحوث الإفريقية جامعة القاهرة مصر 2006 .
- دكتور محمود أبو العينين " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا " نشرة خاصة محكمة 2000 " .
- دكتور محمود أبو العينين - التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006 / 2007 ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة .
- دكتور أحمد عبد الله أبو العلا ، " تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدوليين " ، دار الكتب القانونية 2005 مصر .
- دكتور مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، " تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي " ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2003

- " الإتحاد الإفريقي واقع أفاق " ، أعمال الملتقى الدولي الرابع ، كلية الحقوق جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر 2007
- " الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية " ،بحوث و مناقشات المؤتمر الدولي المنظم من طرف مركز البحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2001 .
- دكتور حمدي عبد الرحمان حسن ، " أفريقيا و العولمة " أعمال المؤتمر السنوي للدراسات المصرية ،برنامجالدراسات المصرية ، الأفريقية ، 2004 .
- البشير علي الكونت ، " الإتحاد الأفريقي " ،بحوث مؤتمر الإتحاد الأفريقي ، المركز الجامعي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، بنغازي ، ليبيا ، 2005 .
- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .
- ميثاق الإتحاد الأفريقي .
- بروتوكول مجلس السلم و الأمن للإتحاد الأفريقي .
- مجموعة مقالات من خلال محرك البحث www.Google.com .